

## دراسة تغيرات استعمالات الأراضي في محافظة الحديدة في الفترة (1979-2007م).

### **ملخص الدراسة :**

تعتبر دراسة التوسع العمراني من أهم تطبيقات الاستشعار عن بعد في الوقت الحاضر، نظراً لما تعطيه من رؤية واضحة و مراقبة مستمرة للتغيرات التي تحدث للمدن خلال فترات زمنية معينة، تساعد المهتمين ومتخذي القرار في إدارة عمليات التوسع بشكل منظم ومخطط والحد قدر الإمكان من ظهور الأحياء العشوائية، والحد من زحف المدن على الأراضي الزراعية المحيطة بها.

مدينة الحديدة هي مركز محافظة الحديدة وهي مقسمة إدارياً إلى ثلاث مديريات ( الحوك - الميناء - الحالي) تمتد على مساحة قدرها 82.679 كم<sup>2</sup>، و يصل عدد سكانها إلى 416.136 نسمة وفقاً للتعداد السكاني لعام 2004 وتعتبر من المدن اليمينية الهامة التي شهدت توسع عمراني كبير وذلك نتيجة للموقع الجغرافي والاقتصادي الهام، حيث تقع على ساحل البحر الأحمر، و بها ميناء تجاري هام، مما أدى إلي الزيادة في أعداد السكان نتيجة الهجرة الداخلية، مما ترتب عليه زيادة في مساحة المناطق السكنية بالمدينة، قام المركز اليمني للاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية بدراسة التوسع العمراني للمدينة خلال 28 عاماً "حسب المعطيات المتوفرة" باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، وبالاعتماد على صور الخارطة الرقمية لعام 2007م والمخططات الورقية لمدينة الحديدة التي تعود لعامي 1983م و 1979م، وفق المستوى الأول لاستعمالات الأراضي "فصل الأصناف الرئيسية لاستعمالات الأراضي دون التعرض للاستعمالات الفرعية وتحت الفرعية التي تأتي وفق المستويين الثاني والثالث من استعمالات الأراضي" بغرض تحديد مساحات كلاً من "الأبنية السكنية- المنشآت- الطرق- الأراضي الزراعية- أراضي غير مستثمرة" وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية.

هناك تغيرات بسيطة وغير ملحوظة في مساحات استعمالات الأراضي خلال الفترة الواقعة بين عامي 1979م و1983م وذلك لعدم وجود فارق زمني كبير (4 أعوام)، لم تتمكن من حساب مساحات الأراضي الزراعية خلال هذه الفترة بسبب عدم تمثيلها في المخططات الورقية.

أما في الفترة الواقعة بين عامي 1983م و2007م شهدت المدينة توسع نحو الشمال و الشرق والجنوب بشكل رئيسي، ومن خلال التحليل ومقارنة النتائج نلاحظ أن مساحة الأبنية السكنية زادت إلى الضعف حيث زادت النسبة المئوية لمساحة البنية السكنية من 8% إلى 16% من المساحة الإجمالية للمدينة، كما زادت النسبة المئوية لمساحة المنشآت من 19% إلى 24% من المساحة الإجمالية للمدينة، كذلك زادت النسبة المئوية لمساحة الطرقات من 8% إلى 11% من المساحة الإجمالية للمدينة، بلغت النسبة المئوية لمساحة الأراضي الزراعية 7% من المساحة الإجمالية للمدينة، إن الزيادة في مساحة الأبنية السكنية والمنشآت والطرق يقابله نقص في مساحة الأراضي غير المستثمرة حيث تناقصت النسبة المئوية لمساحة الأراضي غير المستثمرة من 64% إلى 42% من المساحة الإجمالية للمدينة.